العرب من العمل ، ومقاطعة منتوجات الفلاحين العرب . ولم يمنع اي من هذه الاحزاب عن دفع هاتين الضريبتين العنصريتين للهستدروت(٦) .

وهكذا فان منافسة اليد العاملة اليهودية لليد العاملة الفلسطينية ذات الاصول الريفية غير المنظمة ، والتي كانت من الخصاصة والبؤس بحيث تقبل بأجور شبه رمزية ، لم تكن منافسة حرة ونزيهة . بل ان شروطها كانت تمنع وتكبح اليد العاملة العربية الفلسطينية من ان تتكون وفق القوانين التاريخية لتشكل الطبقة العاملة في البلاد تقليديا .

وعلى هذا النحو تكون سياسة التمييز العنصري ضد العمال الفلسطينيين ، التي مارستها الهستدروت شبيهة تماما بالتمييز العنصري الاستعماري الذي مارسته نقابات الاممية الثانية في المستعمرات . لقد سبق لمندوبي الاحزاب العمالية في اكثر بلدان المستعمرات الاوروبية ان تحدثوا في مؤتمر الاممية الثانية ١٩٠٧ ، المعروف بمؤتمر شتوتغارت عن « الخطر » الذي تمثله اليد العاملة المحلية في منافسة اليد العاملة الاوروبية والامريكية !

ان ممارسة الهستدروت العنصرية ضد العمال العرب لم تكن كما قد تبدو في الظاهر لصالح البروليتاريا اليهودية في الدرجة الاولى ، بل لصالح البرجوازية اليهودية الصناعية الناشئة في فلسطين بين ١٩١٨ — ١٩٣٩ بشكل اساسي . وبمعنى من المعاني تبدو الهستدروت اقرب في ايديولوجيتها وسياستها العامة الى النسوية الطبقية التي توظف في التحليل الاخير لصالح البرجوازية اليهودية . فلقد كانت تمنع العمال اليهود في القطاع الاقتصادي اليهودي من شن اي اضراب مطلبي بحجة ان ذلك من شأنه الاضرار بالهدف النهائي للصهيونية . كما ان الراسماليين وخاصة البريطانيين لم يدعوا الفرصة تفلت منهم ، لقد استغلوا ببراعة فائقة التمييز العنصري الاقتصادي ضد العمال الفلسطينيين ، ولعل ابرز مثل على هذا الاستغلال هو سلوك شركة التبغ الانجلو — امريكية التي عمدت الى وضع مشروعين منفصلين ، احدهما لتزويد السوق اليهودية « ماسبرو » والاخر لتزويد السوق العربية « قرمان وديك وسلتي » ، وكان كلا المشروعين يربط بديماغوجية بين بيع السجائر وتملق المشاعر القومية الصهيونية مرة ، والعربية مرة اخرى ، حسب الظرف وشروط العرض والطلب(٧) .

ان العمال الفلسطينيين الذين استبعدوا قسرا من سوق العرض والطلب البشرية ، لم يكن امامهم الا ان يتزاحموا بالمناكب على عروض الشغل الضئيلة التي كان يتيحها الاقتصاد الفلسطيني الضعيف ، خاصة في القطاع الزراعي . وبما ان العمال المستغلين بفظاظة لم يكونوا منظمين ، فان المنافسة الفوضوية على العمل جعلت اجورهم تتدنى باضطراد . اما العدد الضئيل من النقابات المختلطة التي انشئت في العشرينات واقتصرت على قطاع الادارة والخدمات العامة في المدن المختلطة التي يتواجد فيها العرب واليهود بكثافة ، فانها ظلت هامشية وغير فعالة بتاتا لا في الدفاع عن مصالح العمال العرب ، ولا عن المصالح الحقيقية للعمال اليهود انفسهم(٨) .

ان الهستدروت في حالتين استثنائيتين قد قبلت في صفوفها عمالا عربا ، اذ حيث فشلت في مقاطعة العمال العرب عمدت الى انشاء فروع عربية لها لم تتجاوز على كل حال فرعين ، فقد اسس اولهما في حيفا عام ١٩٢٩ ، وثانيهما في القدس عام ١٩٣٤(٩) .

وقد استهدفت الهستدروت عمال البلديات والادارة والمشاريع ، المسيرة برأسمال غير يهودي ، وهي بالضبط اماكن العمل التي لم تنجح الهستدروت تماما في منع العمال العرب الفلسطينيين من الدخول اليها . لقد ارادت بذلك ان تضرب عصفورين بحجر واحد ، اولا : سعت لتمويه طابعها العنصري ، ثانيا : فرض المبادىء الصهيونية التي هي جوهر هذه النقابة على العمال العرب الذين ينخرطون فيها . لكنها لم تنجح الا نادرا